

لكن يجب ان نرى في هذا التوجه لسياسة الدولة الاقتصادية خصائص طبيعة الطبقة الحاكمة ، اي الملكية العقارية الكبيرة ، التي بعد ان ضعف مركزها داخليا بفعل ضعفها تجاه البلدان الصناعية ، اختارت ان تركز على هذه البلدان من اجل الاستمرار في الحكم .

وكانت الاقتصادية تحد من نمو البرجوازية حائلة دون دخول البضائع الى القرى ، ومانعة هكذا اتساع سوق داخلي محصور حتى الآن . ان الملكية العقارية بالرغم من تبدل نظام الثقافة ومن التوجه نحو اكثر القطاعات الانتاجية مردودية ، ما زالت تحاول التوفيق بين هذه النزعة وبين ابقاء التجمعات الريفية خارج نطاق السوق والمدينة . واخيرا فان الاقتصادية والدولة لم تكسل طوال هذه الفترة عن الاهتمام بالتجارة كمصدر للدخل ، كل وفق طريقتهما الخاصة ، واضعة التجار الايرانيين في حالة لا استقرار وحرمة اياهم من أية مكانية تراكم .

ان السلطة ايام سلالة بهلري وكما كانت في ظل « القاجار » ، بصفتها ممثلة لجهاز الدولة ( وظائف وعلاقة شخصية ) ، تستخدم لخلق اوضاع تسمح بالثراء السهل ، او الاستيلاء على ارباح او حتى على رساميل الذين يتمتعون بنفوذ او ممن هم اقل شأنًا . في عهد الشاه رضا تم انشاء ٢٧ احتكارا للدولة بهدف حماية الاقتصاد الايراني في فترات الازمات ، لكن هذا الهدف المعلن لم يتحقق يوما . وقد سعت هذه الاحتكارات الى تغذية خزينة الدولة وخزائن بعض الاشخاص على حساب التجار .

كانت البرجوازية الايرانية ، طوال هذه الفترة ، تعيش وضعا متناقضا ، فلقد جعلها ارتباطها بالسوق العالمية تتطور في مجالات الاستيراد والتصدير ، ولقد اصبحت هذه المجالات ، نتيجة عجز الميزان التجاري المستمر تتطلب المزيد من الراسمال والكفاءة في المقابلة . ومن جهة اخرى فان تطورها واعمالها وتراكمها اصطدم بعوائق تمثلت بالرأسمال الاجنبي الذي ينافسها مباشرة وبالطبقة المسيطرة والدولة اللذين حاولا زيادة عائداتهم وثروتهم على حسابها من خلال اللجوء الى وسائل الاستيلاء المعهودة ، وخلق عدم الاستقرار . وقد اضطرت هذه الطبقة المسيطرة الى التحالف والاستناد الى القوى الغربية وانفتاحها على السوق العالمية واخيرا على اعطاء امتيازات لرأسمال الدول المسيطرة نتيجة حرصها الدائم على الاثراء اولا ، ومن ثم على اثر ضعفها حيال القوى العظمى ، اذ هي مدينة لها . واخيرا نتيجة ضعفها في وجه موجة الاحتجاج الموجهة ضدها .

لكن البرجوازية الايرانية على امتداد القرن التاسع عشر ، احتجت على وضعها ، وعلى الامتيازات المعطاة للاجانب ( مقاطعة الشاي عام ١٨٤١